الاستعراض الدوري الشامل

اليمن

2023

اليمن | الدورة الرابعة

Youth for Rights Fellowship
Preparing the next generation of human rights defenders

JSC
Journalist Support Committee

هذا التقرير أعده كل من نوار الحاج ومحمد الأرناؤوط، متدربين ضمن برنامج زمالة الشباب لأجل الحقوق الذي ينظمه المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان. التقرير نتاج مدة تدريب عملي امتدت لشهرين في لجنة دعم الصحافيين ضمن المرحلة الثانية من برنامج الزمالة، سبقها تدريب نظري لمدة شهرين حول القانون الدولي وحقوق الإنسان ضمن المرحلة الأولى من برنامج الزمالة.

الاستعراض الدوري الشامل - اليمن
الدورة الرابعة

لجنة دعم الصحفيين (JSC) هي منظمة غير ربحية ، مسجلة في لندن عام 2018 (رقم التسجيل 11472736). تمثل اللجنة الصحفيين والكتاب والمذيعين والمراسلين والمحررين والمصورين والعاملين في مجال الإعلام والصحفيين عبر الإنترنت من البحرين ولبنان وفلسطين واليمن والعراق وسوريا. المهمة الأساسية هي تعزيز حرية وسائل الإعلام، وحرية التعبير، وحرية الرأي بموجب الحقوق الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) ، والدفاع عن حرية الصحافة والإذاعة والتلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي وتعزيز سلامة الصحفيين، واتخاذ موقف ضد جميع أشكال العنف ضد الإعلاميين.

تتمثل قيم لجنة دعم الصحفيين (JSC) في الإنشاء والحفاظ على مستوى عالٍ من المعايير الأخلاقية والمهنية في صناعة الإعلام، وتعزيز تعليم ومهارات وكفاءة الأشخاص المشاركين في جميع أشكال العمل الصحفي على جميع مستويات وسائل الإعلام وعبر جميع منصات وسائل الإعلام.

نظرة عامة على الاستعراض الدوري الشامل الثالث:

خلال الاستعراض الدوري الشامل الثالث 2019 تلقت دولة اليمن 252 توصية، ايدت 201 توصية فيما أحاطت علماً بالتوصيات الأخرى. زيادة بنسبة 21% عن الاستعراض الدوري الشامل الثاني.[1]

وفيما يتعلق بحرية الرآي والتعبير والصحافة، تلقت اليمن ما يقارب 9 توصيات قبلت معظمها باستثناء التوصية التي تنص على ضمان قدرة المدافعين عن حقوق الإنسان، على الصعيدين المحلي والدولي، بما في ذلك الصحفيون، على دخول البلاد والوصول إليها دون عوائق والعمل دون انتقام.

وعلى الرغم من تأييد اليمن للتوصيات التالية بشأن حرية الرأي والتعبير:

- النظر في التصديق على اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي.
- الوفاء بالتوصيات التي سبق قبولها لحماية حرية التعبير، بما في ذلك من خلال تعديل وإنفاذ قانون الصحافة والمطبوعات.
- اعتماد تدابير مناسبة لضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين من أعمال العدوان أو التخويف.
- اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان تمتع الصحفيين والمتظاهرين والمدافعين عن حقوق الإنسان بالحرية اللازمة لممارسة أنشطتهم.
- اتخاذ تدابير لمنع الهجمات وغيرها من أشكال الإساءة ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها.
- اتخاذ خطوات لتوفير الحماية الفورية للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني والأقليات مثل البهائيين ، بما في ذلك من الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب.

[1] https://www.ohchr.org/sites/default/files/lib-docs/HRBodies/UPR/Documents/Session32/YE/Infographic_Yemen.pdf

لا تزال هناك تحديات في تنفيذ تلك التوصيات، لا سيما بالنظر إلى الصراع المستمر في البلاد لتستمر معاناة الصحفيين من غياب بيئة قانونية وأمنية تحميهم من كافة الانتهاكات ومن كافة أطراف النزاع. حيث باتت اليمن واحدة من أسوأ الأماكن عالميا من حيث الحريات الصحفية، إذ تعرض عشرات الصحفيين للقتل منذ بدء الحرب، فيما فقد المئات أعمالهم.

السياق العام :

أدى الصراع المسلح المستمر في اليمن على ما يقارب العقد إلى غياب الصحافة المستقلة في البلاد، فخشيةً من الموت والاعتقال وغيرها من الانتهاكات اعتمد معظم الصحفيين والمؤسسات الإعلامية اتباع سياسة طرف النزاع في المنطقة التي يعملون بها. وأصبحت المنابر الإعلامية تحت سيطرة أطراف النزاع مما أدى إلى تفاقم الانقسامات السياسية والايديولوجية ونشر خطاب الكراهية والتحريض دون التفكير بالآثار السلبية المترتبة على المجتمع المدني اليمني.

وإضافة إلى العبء المهني، يعاني العاملون في المجال الصحفي من العبء النفسي أيضاً. فالعمل في بيئة منقسمة سياسية واجتماعياً وأمنياً جعل منهم العدو الأول لكافة القوى المتنازعة إما لموضوعية نقل الأحداث، أو لكونهم محسوبين على ذلك الطرف السياسي أو تلك الجماعة الدينية أو المنطقة الجغرافية. وطالت التهديدات حياتهم الشخصية وحياة أسرهم. الأمر الذي آثر بشكل أكبر على فرض الرقابة الذاتية في العمل وعلى كيفية تداول ونقل الأخبار.

أظهرت المتابعات الميدانية للمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان أن جميع الصحافيين في اليمن بلا استثناء تعرضوا لشكلٍ واحدٍ على الأقل من أشكال الانتهاكات التي تمارسها الأطراف المتنازعة. وقُتل ما لا يقل عن 43 صحافيًا، بمعدل أكثر من 5 صحافيين كل عام[2]. في حين أشار تقرير نقابة الصحفيين اليمنيين الصادر في يونيو 2022 إلى أن حالات استهداف الصحفيين والاخفاء القسري لهم والاعتقال والاحتجاز التعسفي والتعذيب تجاوزت 1465 حالة. كما واجهت الإذاعات حملات من التشديد وتضييق الخناق واقتحام غير قانوني لمكاتبها ومصادرة وتدمير المعدات وتم إغلاق العديد منها بحجة عدم استكمال اجراءات الترخيص. حيث تم رصد إغلاق وتوقف150 وسيلة إعلامية ومكاتب إعلامية خارجية وشركات إعلامية وغيرها[3].

توقفت معظم الصحف عن الصدور بعد حملات مصادرة واعتداءات على طواقمها، قبل أن يتطور الأمر إلى نهب وإحراق مقراتها، ثم حجب مئات المنصات والمواقع الإلكترونية، وتعرض عشرات الصحافيين للقتل، والخطف، والاعتقال، والتعذيب. وفقد معظم الصحافيين أعمالهم.

ومن الناحية الاقتصادية، أسهمت الأوضاع العامة في تدهور الأوضاع المعيشية للصحفيين وانقطاع رواتبهم الشهرية مما أدى إلى تردي أوضاعهم الإنسانية، فيما لجئ البعض منهم إلى الهروب إما لمحافظات يمنية مستقرة نسبياً وقادرة على توفير الحماية والاستقرار لهم ولأسرهم، أو السفر للخارج لممارسة عملهم بحرية أكبر. ووصل الأمر ببعض الصحفيين إلى البحث عن أعمال بديلة لكسب قوت يومهم وتجنبيهم مخاطر العمل كصحفيين[4].

الإطار القانوني:

على الرغم من أن حرية الرأي والتعبير مكفولة في الدستور اليمني، إلا أنه تم تقييدها عبر قوانين صارمة وتفاقمت الصعوبات التي تواجه وسائل الإعلام إثر إنشاء محكمة متخصصة للنظرفي قضايا الصحافة والمطبوعات في مايو/أيار 2009 وهي

[2] https://2u.pw/Fa3YK4

[3] https://jusoorpost.com/ar/posts/20954/%D8%A8%D9%8A%D9%88%D9%85%D9%87%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A_%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86_%D8%AA%D8%B1%D8%B2%D8%AD_%D8%AA%D8%AD%D8%AA_%D9%86%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D8%A8

[4] https://fanack.com/ar/yemen/human-rights-in-yemen/journalists-adversity-in-yemen/

محكمة استثنائية متخصصة بالنظر في جرائم الإعلام والنشر علماً أن الدستور اليمني يُحظر المحاكم الاستثنائية ويؤكد على تطبيق المحاكم للنصوص الدستورية المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية للمواطنيين بالاستناد إلى الدستور مباشرة.

كان الهدف من إنشاء تلك المحكمة الاستثنائية النظر في جرائم الصحافة إلا أنها وضعت عوائق مالية أمام وسائل الإعلام الإخبارية السمعية والبصرية والإلكترونية، ووسعت نطاق مفهوم التشهير الجنائي ليشمل فعلياً أي شكل من أشكال الانتقاد الموجه لرئيس الجمهورية، وزيادة مدة عقوبة الحبس لتصل في بعض الحالات إلى 10 سنوات[5]. وفي 5 يوليو 2010 عدل مجلس القضاء الأعلى القرار رقم 130 لعام 2009 بحصر الاختصاص المكاني لمحكمة الصحافة والنشر في القضايا الصادرة من محافظة أمانة العاصمة، أي العاصمة صنعاء. ومع ذلك، فإن المحاكم ذات الاختصاص العام في المحافظات الأخرى، مُنحت الاختصاص للنظر في قضايا الصحافة والنشر وفقً لقواعد محكمة الصحافة والمطبوعات[6].

في 14 أغسطس 2022 أنشأ مجلس القضاء الأعلى في عدن دائرة نيابة الصحافة والنشر الإلكتروني في عدن كمحاولة لاستخدام القضاء للضغط على الصحفيين ومحاكمتهم وتكميم أفواههم بهدف التخلي عن واجبهم في الدفاع عن قضايا المواطن وحرياته. عمل تلك النيابة قوض حرية الرآي والتعبير والعمل الصحفي وسمح للقضاء بمعاملة الصحفيين كمتهمين أو مرتكبي جرم لمجرد انتقادهم للمؤسسات الحكومية والموظفين العموميين. وهذا ما حدث مع الصحفي "مشعل الخبجي" الذي اعتقل في عدن، وتعرض للحبس غير القانوني بتوجيه من قاضي محكمة صيرة الابتدائية بعدن ومصادرة هاتفه على خلفية قضية نشر رفعتها وزارة النقل، ولم يطلق سراحه إلاّ بضمانة.[7]

عدم وجود قانون يمني لحماية البيانات الرقمية، يمثل أحد أسباب تفشي الجرائم الإلكترونية في اليمن. كما أن احتكار الحكومة لقطاع مزود خدمة الإنترنت أدى إلى انعدام الشفافية والمساءلة عندما يتعلق الأمر بالبيانات المنقولة عبر الخوادم المحلية أو المخزنة عليها. وتبقى القواعد العامة للتعامل مع الجرائم الإلكترونية هي القانون الجنائي والقوانين الأخرى ذات الصلة.

فيمكن القول إن القانون اليمني، سواء كان قانون الجرائم والعقوبات أو أي حكم من أحكام التجريم والعقاب في مختلف القوانين، بما في ذلك قانون الصحافة والمطبوعات، يفتقر إلى أحكام واضحة بشأن الجريمة السيبرانية. وفي بعض الحالات، طبقت بعض المحاكم أحكاماً عامة في مواجهة القضايا المتعلقة بحرية التعبير[8].

وفيما يتعلق بتطبيقات قانون رقم (13) لسنة 2012م بشأن حق الحصول على المعلومات وغيرها من قوانين الإعلام فمن الصعوبة ايجاد تطبيقات واضحة خاصة في ظل حالة عدم الاستقرار الأمني في دولة اليمن واستمرار حالة الإفلات من العقاب لكل مرتكبي الجرائم بحق الصحفيين، وتخلي السلطات المختلفة عن مسؤوليتها القانونية والأخلاقية تجاه هذه الجرائم في حين أنها استغلت الجهات القضائية في مضايقة الصحفيين ومحاكمتهم في القانون الجنائي وقوانين الخاصة بأمن الدولة بهدف تخويفهم. أما دور نقابة الصحافيين في مواجهة هذا الواقع يقتصر فقط على إصدار البلاغات والبيانات عقب كل انتهاك حيث رصدت ٢٠ حالة انتهاك للحريات الإعلامية خلال الربع الأول من 2023.

الانتهاكات بحق الصحفيين اليمنين:

الاعتقال التعسفي شائع، حيث تم توثيق مئات الحالات في السنوات الأخيرة. ترقى العديد منها إلى حد الاختفاء القسري، مع عدم توفر معلومات حول وضع الضحايا أو موقعهم. يُحتجز المعتقلون في كثير من الأحيان في أماكن احتجاز غير رسمية. وفي المناطق التي تقع ضمن دائرة نفوذ الإمارات في جنوب اليمن، أدارت القوات الخاصة الإماراتية شبكة من السجون السرية ومراكز الاحتجاز حيث يتعرض المعتقلون لكافة أنواع التعذيب. واجه المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون الاعتقال الترهيب من قبل أطراف النزاع.

[5] https://cpj.org/ar/2010/09/post-111/
[6] https://www.ohchr.org/sites/default/files/2023-03/2023-03-27-Freedom-of-Expression-in-Yemen-AR.pdf
[7] https://yemenshabab.net/reports/78436
[8] https://en.arij.net/wp-content/uploads/sites/3/2019/12/Cyber-Crime-Laws-in-the-Arab-world-Policy-paper-by-ARIJ.pdf

وفيمايلي بعض الانتهاكات بحق الصحفيين اليمنيين:

الاعتقال التعسفي:

في 6 أغسطس/آب 2022، اعتقلت قوات أمن تابعة لـــ "المجلس الانتقالي الجنوبي"، الصحفي اليمني أحمد ماهر من منزله في مدينة عدن الساحلية الجنوبية. في 4 سبتمبر/أيلول، أصدر المجلس الانتقالي الجنوبي مقطع فيديو لماهر تظهر عليه آثار تعذيب وسوء المعاملة ، وقد أجبر على الاعترف خلاله بارتكاب اغتيالات وجرائم خطيرة أخرى[9].

القتل:

- قتل المصور الصحفي فواز الوافي[10] طعنا حيث وجد جثة هامدة داخل سيارته في منطقة وادي القاضي في الجانب الشمالي من مدينة تعز وذلك في 23 آذار/مارس 2022.
- قتل المراسل صابر الحيدري[11] بعبوة ناسفة كانت مزروعة في سيارته في مدينة عدن في 15 حزيران/يونيو **2022.**

التعذيب:

تعرض الصحفي اليمني يونس عبد السلام، وهو في طريقه لرحلة علاجية في العاصمة المصرية القاهرة في منتصف أغسطس/آب من العام 2020 عبر مطار عدن الدولي، إلى السجن والتعذيب وذلك بعد وصوله من صنعاء إلى عدن حيث اعتقلته قوات تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي وعذبته حتى أصيب بأزمة نفسية، وأُفرج عنه فيما بعد[12].

استهداف المؤسسات الإعلامية:

- اقتحام وإيقاف بث إذاعات في صنعاء في 17 كانون الثاني/يناير 2022 وهي: إذاعة صوت اليمن، إذاعة جراند اف ام، إذاعة الأولى اف ام، إذاعة طفولة مجتمعية، إذاعة الديوان بحجة عدم دفع المبالغ المالية من أجل تجديد ترخيص عمل الإذاعة.

- الاعتداء على ثلاث اذاعات في محافظة اب في 2 نيسان/أبريل 2022 وهي: إذاعة سماره اف ام ، إذاعة اللون اف ام، وإذاعة يمن ميوزك اف ام.

التهديد:

تم تهديد الصحفي علي عويضة مراسل وكاله الاناضول في 11 شباط/فبراير 2022 بالتصفية الجسدية بعد نشره معلومات عن فساد في المشتقات النفطية في مأرب[13].

الأحكام الجائرة:

- في 28 فبراير/شباط و29 مارس/آذار 2021، عقدت محكمة الاستئناف الجزائية المتخصّصة في صنعاء التي يسيطر عليها جماعة أنصار الله "الحوثيين" جلسات استماع في قضية الصحفيين الأربعة، (عبد الخالق عمران وأكرم الوليدي وحارث حميد وتوفيق المنصوري)، المحكوم عليهم بالإعدام من قبل المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة بصنعاء في 11 إبريل/نيسان 2020، على خلفية اتهامات بـــ "إذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة و مغرضة والعمد إلى دعاية مثيرة، وتأسيس وإدارة عدة مواقع على الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي لنشر أخبار وشائعات مؤيّدة

[9] https://www.journalistsupport.net/article.php?id=378863
[10] https://www.journalistsupport.net/article.php?id=378096
[11] https://journalistsupport.net/article.php?id=378830
[12] https://iranwire.com/ar/reports/100967/
[13] https://marsadak.org/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B9%D9%88%D8%B6%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF/

لجرائم التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن"، مستندةً في قرارها إلى المواد 16 و 21 و 126 ثانيا و 136 من قانون العقوبات (قانون رقم 12 لسنة 1994 بشأن الجرائم والعقوبات)[14].

- الحكم على الصحفي جميل الصامت بالسجن لمدة عام وتغريمه 270,000 ريال يمني في 17 أيار/مايو2022 على خلفية منشورات كتابية على مواقع التواصل الاجتماعي.
- الصحفي عوض كشميم رئيس لجنة الحقوق والحريات بفرع النقابة بحضرموت صدر بحقه حكم المحكمة الجزائية بالسجن سنة مع وقف التنفيذ على خلفية كتابات وقضايا رأي.

الاحتجاز:

- تم احتجاز الصحفية عبيد سعيد تعسفي بسبب منشورعلى وسائل التواصل في حضرموت بتاريخ 30 أيار/مايو 2022.
- تم احتجاز الصحفي ربيع الجنيد في 8 كانون الثاني/يناير 2022 في نيابة الصحافة والمطبوعات بعدن، على خلفية نشر معلومات حول الأخطاء الطبية التي أدت لوفاة مرضى.

التوصيات:

- على جميع أطراف النزاع التوقف عن استغلال القضاء لمضايقة الصحفيين، وجرجرتهم في المحاكم ومحاكمتهم في القانون الجنائي وقوانين الخاصة بأمن الدولة بهدف اسكاتهم، وردع بقية الصحفيين عن القيام بمهامهم الصحافية بحرية وأمان.
- فتح تحقيق في كل الجرائم التي يتعرض لها الصحفيون والمؤسسات الإعلامية، والزام أطراف النزاع بالتعامل اللائق والقانوني مع الصحفيين للحد من الانتهاكات التي يتعرضون لها في كافة المناطق اليمنية.
- بناء قدرات الكوادر الإعلامية العاملة في وسائل الإعلام المستقل وخاصة النساء من أجل مواكبة التطورات المهنية والتقنية في العمل الإعلامي على المستوى المحلي والإقليمي.
- ضمان سلامة الصحفيين وفق المعايير الدولية والتوقف عن سياسة الترهيب والتخويف لمنعهم عن القيام بواجبهم المهني.
- الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الصحفيين الذين تم احتجازهم أو إدانتهم لمجرد ممارسة مهنتهم وحقوقهم في حرية التعبير و الوصول إلى المعلومات.
- إلغاء أحكام السجن والغرامات الباهظة المفروضة على جرائم الصحافة ، وإلغاء الآليات والأساليب القانونية التي تسمح بمراقبة وقمع الصحفيين.
- العمل على إصدار قانون لمكافحة جرائم تقنية المعلومات.
- تطبيق قانون حق الحصول على المعلومات ومحاسبة الجهات التي تمتنع عن الإفصاح عن المعلومات وتمارس عمليات الحجب المتعمدة عن الجمهور.
- تعديل كافة القوانيين المحلية وخاصة تلك التي تتعلق بالحريات لتتوافق مع التزامات اليمن الدولية.

Journalist Support Committee

Mobile: +961 81 960 985

E-mail: info@journalistsupport.net

[14] https://iranwire.com/ar/reports/100967/

Website: https://www.journalistsupport.net

Facebook: https://www.facebook.com/jscommittee/?mibextid=LQQJ4d

Instagram: https://instagram.com/js.committee?igshid=NTdlMDg3MTY=

Twitter: https://twitter.com/journalistsupp1?s=21&t=KtZU3TL_hj-Ti8NJRh4l-Q